ملامح الاستراتيجية العثمانية مع مصر والحجاز حول مخصصات الحرمين الشريفين

د. عبد الوهاب بن صالح بابعير

الأستاذ المشارك بقسم التاريخ

وعميد كلية التربية

فرع جامعة الملك سعود بأبها

تمهيـــد :-

هذه الدراسة تتناول بعض الصلات بين الحجاز وبين بعض الدول الإسلامية ، التي خضعت لها الحجاز، في فترة من فترات العصور الإسلامية المختلفة ، مثل دولة المماليك، ثم الدولة العثمانية التي تلتها في السيطرة على العالم الإسلامي منذ عام ١٥١٧م إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م.

وأهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية الحجاز - على مر العصور - ومنذ ظهور الإسلام لأنها تقترن بالإسلام أكثر من أية دولة أخرى في العالم الإسلامي ، وبذلك فهي موطن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وقبلة المصلين ، والحجاج المسلمين ، فهذه الميزة الدينية التي أكسبتها المهابة والهيبة والوزن الكامل والثقل التام في كافة المجالات. والإسلام كدين ودولة، هو مصدر الشرعية السياسية ، فهو يواجه سياسات الدولة ونشاطاتها، ويصوغ مبادىء المجتمع الأخلاقي. وبناء على هذا التابع تأتي أهمية الحجاز في نظر العالم الإسلامي بصفة خاصة ، والعالم على وجه العموم. وكل حاكم مسلم على مر الأزمان ، يستمد شرعيته من بسط نفوذه على الحرمين الشريفين ، والحجاز الذي يمتد على طول الساحل الشرقي من البحر الأحمر، وكانت تحت حكم شريف مكة ، الذي كان خاضعاً لدولة المماليك ، ثم جزءاً من الممتلكات العثمانية بعد ذلك ، ومن حيث الوضع الاقتصادي ، كان الحجاز مزهراً ، فالحجاج الذين يوافدون سنوياً على مكة المكرمة والمدينة المنورة وفروا للحجاز مصدر ثروته الأول . والحج إلى مكة كان موسمه يعتبر بحق مؤتمر إسلامي كبير يفد إليه المسلمون على اختلاف أجناسهم ، يتدارسون فيه أحوالهم ، ويبحثون فيه خير الوسائل لأعلاء كلمة الدين وحفظ المسلمين . لذلك يعتبر الحج أهم ركن تستند إليه الوحدة الإسلامية في ذلك الحين .

كما أن مواسم الحج أمنت اتصالاً ثقافياً بالعالم الخارجي . يضاف إلى ذلك كثرة العلماء والفقهاء ووفرتهم في هذه البلاد ، فلعبوا دوراً هاماً في تنسيق العلاقات الإجتماعية والثقافية والدينية . وكان أمير مكة في الأزمان السابقة يعتبر حاكم مسلم يجرى أحكام الشريعة، ويجوز القبول بسلطة وأحكامه في الفتوى ومصادر التشريع. كما كانت في مكة المكرمة النظم الإدارية المتقدمة منذ أيام المماليك والعثمانيين ، فكانت تضم عدداً من الدوائر ؟ منها للصحة العامة وللشئون البلدية ، ومنها للموارد المائية ، والشئون القضائية . وقد نسقت بإشراف مجلس المدينة العامل، وبامرة الشريف الحاكم بصورة مباشرة. وقد حافظت هذه الدوائر على أوضاعها ردحاً من الزمن .

دخل الحجاز تحت السيطرة العثمانية دون حرب ، لأن شريف مكة عندما سمع بانتصار السلطان سليم الأول ودخوله القاهرة سنة ١٥١٧م - أرسل إليه ابنه ليقدم فروض الطاعة ومفاتيح الكعبة ، وظلت هذه البلاد تابعة للدولة العثمانية عدة قرون، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وفي الواقع أن السلطان سليم عندما ضم إلى دولته بلاد العرب وليها أقدس مكانين عند المسلمين وهما الكعبة في مكة ، وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ، أضاف إلى ألقابه عبارة " حامي حمى الحرمين الشريفين " . وأصبحت ألقابه تبدأ بالعبارة التالية :-

" سلطان البرين وخاقان البحرين حامي حمى الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان " .

ومعنى هذا أنه شعر بأهمية حمايته للحرمين الشريفين في كسب ولاء المسلمين سواء في دولته أو خارج دولته ، يضاف إلى ذلك أيضاً نقطة هامة جداً ، فإن السلطان العثماني فيما بعد، وخاصة في القرن التاسع عشر اعتبر نفسه خليفة للمسلمين .

إن هذه المسألة ، لازالت حتى الآن لغزاً لم يكشف عنه التاريخ . وكل مايقال فيها أن الخليفة العباسي المتوكل على الله الذي كان يتولى الخلافة العباسية في مصر (من قبل المماليك) في مصر وقت الفتح العثماني حاول أن يقوم بحركته ضد العثمانيين لصالح السلطان المملوكي قانصوة الغورى ، لذلك اصطحبه السلطان سليم إلى الأستانة عند عودته من مصر ، فاسكنه قصراً جميلاً فيه جميع وأنواع وألوان النعيم ثم قيل أن الخليفة المتوكل قبل أن يموت تنازل عن الخلافة للسلطان . فكان السلطان العثماني أخذ الخليفة بالتنازل عن الخليفة العباسي وقد يكون هذا صحيحاً وقد يكون غير صحيح، ولكن الصحيح في الموضوع أن السلطان العثماني لم يكن يهتم بهذا اللقب قدر اهتمامه بلقب " حامي حمى الحرمين " أما لقب الخلافة فقد شاع استعماله في القرن التاسع عشر ، وخاصة عندما قامت المجلترا بتشجيع السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين لكي يطلب من الجنود المسلمين عدم القيام بالثورة ضد الإنجليز، فكأن استخدامه لهذا اللقب لأغراض سياسية .

ومهما يكن من أمر فإن السلطان العثماني ، كان يكتفي بسلطة اسميه في الحجاز ، فيرسل باشا عثماني إلى جدة ليمثل الدولة العثمانية ، أما النفوذ الحقيقي فكان لشريف مكة . وقد كتب بعض الرحالة الأوروبيين يصف أحوال بلاد العرب تحت الحكم العثماني فقال : " إن العرب البدو في بلاد العرب لايعترفون للعثمانيين بسلطة الحكم ولا بالسيادة ، بل أنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم من رعايا الدولة العثمانية " .

لم تحاول الدولة العثمانية أن تخضعهم بالقوة ، وإنما كانت تسترضيهم حتى تؤمن طريق الحج من هجمات الأعراب كما سيجيء تبيان ذلك أما نفوذها الحقيقي فكان قاصراً على جدة ، أما الأراضي المقدسة فكانت تخضع لشريف مكة . وكان هذا الشريف لايعترف للدولة بالسلطة إلا في بعض المناسبات ، عندما يتسلم فرمان التولية (مرسوم السلطان) أو يعترف بالقاضي التركي وشيخي الحرمين الشريفين وغيرهم من الموظفين العثمانيين الذين يعينهم السلطان . وقد حرصت الدولة العثمانية على أن ترسل سنوياً الخلصة والمرتبات والمؤن والغلال إلى بلاد العرب، يحملها أمير الحج المصرى وأمير الحج الشامي ، وهذا هو موضوع البحث .

أما مصر التي هي طرف أصيل في موضوعنا هذا ، فتأتي الأهمية بها باعتبار أنها كانت مركز العالم الإسلامي في بعض فترات التاريخ الإسلامي خاصة في زمن الدولة الأيوبية والدولة المملوكية . وكان لدولة المماليك أهمية كبرى في تاريخ العالم الإسلامي لأنها استطاعت أن تتصدى للخطر المغولي الذي حطم بغداد ، ووصلت موجة المغول إلى فلسطين ، حيث أنزل سلاطين مصر المملوكية بالمغول هزيمة ساحقة في عين جالوت عام ٦٥٨هـ - ١٢٦٠م ، ولم تزل دولة المماليك في طور النمو . وكان هذا النصر أهميته الكبرى لأنه أنقذ المدينة والشرق الإسلامي من الدمار على يد المغول . كذلك استطاع المماليك أن يكافحوا الخطر الصليبي والاستعمار الغربي الذي تستر تحت اسم الدين ، بل أن الفضل يرجع إلى سلاطين المماليك في القضاء النهائي على الصليبيين بالشرق الأوسط .

ومن أهمية عصر المماليك أن القاهرة حلت محل بغداد التي دمرت على يد المغول وأصبحت القاهرة مركز العالم الإسلامي والمدينة الإسلامية ، ولاسيما بعد أن انتقلت اليها الخلافة العباسية ، وحفظت القاهرة مابقي من العلوم الإسلامية والمدينة الإسلامية بعد كارثة المغول ، وزادت بفضل ماصار اليه مركزها بعد قيام الخلافة العباسية فيها ، وتشجيع سلاطين المماليك للعلماء والأدباء حتى صار بلاط المماليك مركزاً للعلماء وأصحاب الفنون من شتى بلاد العالم الإسلامي وبرز عدد كبير من العلماء في عصر المماليك ، ساهموا بقدر كبير في ميادين العلم المختلفة من فقه وتفسير ولغة وأدب ، فضلاً عما دونوه من نظم وأخبار عامة عن الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وكان سلاطين مصر من المماليك أسمى ملوك العالم الإسلامي في ذلك الوقت ، باعتبارهم حماة الخلافة الإسلامية والمتمتعين ببيعتها .

ومن هنا جاء الاهتمام بهذا الموضوع المتشابك والمترابط الأطراف ، موضوع " مشاكل مخصصات الحرمين الشريفين ، بين الدولة العثمانية ومصر والحجاز ٠٠٠٠ " .

تعددت عبر العصور التاريخية صورة ومظاهر اهتمام الدول الإسلامية بالحرمين الشريفين لما لهما من مكانة دينية وسياسية في قلوب المسلمين في شتى بقاع الأرض ، أضف إلى ذلك مكانة الحج في الإسلام ، حيث يعتبر أحد أركانه الخمس ، فضلاً عن أن من يدين له الحجاز بالولاء يستطيع أن ينشر نفوذه السياسي على الأقل والروحي بصفة عامة على جميع أرجاء العالم الإسلامي .

من هنا حرصت الدول الإسلامية على رصد العديد من الأوقاف والمخصصات للحرمين الشريفين وعلى مر العصور . ولعل أهم هذه المخصصات هي " الكسوة الشريفة " وهي الأوقاف والإيرادات التي رصدت لاسيما في عهد سلاطين المماليك وأيضاً في عهد الدولة العثمانية لخدمة الكسوة الشريفة للكعبة . وأيضاً " أوقاف الخاصكية " من العصرين المملوكي والعثماني ، وصرة الحرمين الشريفين ، ومخصصات أشراف الحرمين ، وأوقاف الدشايش الكبرى والصغرى والتي يرجع بعضها إلى العصر المملوكي ومعظماً إلى العصر العثماني ، فضلاً عن أوقاف السلاطين والباشوات العثمانيين الموقوفة على منفعة الحرمين الشريفين ، وغير ذلك من الأوقاف والمخصصات المرصودة على الحرمين الشريفين .

ومايهمنا هنا ليس الحديث عن أوقاف ومخصصات الحرمين الشريفين[1] وهو الموضوع الذي تطرق إليه البعض ، وإن كان مايزال في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة المتأنية استناداً إلى الأراشيف التركية والمصرية والوثائق الأهلية في الحجاز ، إنما مايهمنا هنا هو القاء أضواء جديدة على نقطة هامة لم يتطرق اليها الباحثون ، وهي المشاكل المتعددة المظاهر لمخصصات الحرمين الشريفين ، ومدى مايسببه ذلك من ازعاج لدى كل من استانبول والقاهرة والحجاز ، ثم الأجراءات التي اتخذتها كل منهم لمواجهة هذه المشاكل .

والحق أن المشكلات العديدة المتعلقة بمخصصات الحرمين الشريفين سابقة على العصر العثماني ، فعلى سبيل المثال في عصر سلاطين المماليك أنشأت العديد من المشكلات بين القوى الدولية حول مخصصات الحرمين الشريفين لعل من أبرزها مايتعلق بكسوة الكعبة والمخصصات المالية المقدرة لها من مصر ، لاسيما الكسوة الشريفة ، وهي الأوقاف المرصودة لإرسال كسوة الكعبة سنوياً من مصر . وتأتي المشكلة عندما عرفت المنطقة الإسلامية دخول قوى كبرى جديدة، لاسيما بعد ما اهتدى المغول إلى الإسلام وأصبحوا من أهم دعائم الإسلام ، فكانوا بمثابة دماء جديدة في المنطقة الإسلامية .

من هنا نشب النزاع بين دولتي المغول وسلاطين المماليك حول كسوة الكعبة ، نتيجة لرغبة المغول – بعد إسلامهم – في اكتساب هذا الشرف ، بحيث يحصلون على لقب حماة الحرمين الشريفين . وبدأت الأزمة عندما أرسل شاه رخ بن تيمورلنك إلى السلطان المملوكي في مصر برسباى[٣] بأن يقوم شاه رخ بكسوة الكعبة، لكن السلطان برسباى أدرك مدى عظم الأمر، ولم يريد أن يتحمل وزر ذلك لوحده ، لاسيما وأن الموضوع له جذور دينية ويمس المشاعر الدينية من هنا أرسل السلطان برسباى بأسئلة إلى علماء الديار المصرية حول هذا الشأن. وصدرت الفتاوى من هؤلاء العلماء مجمعة على عدم جواز ذلك، لأن السماح لشاه رخ بن تيمور لنك بكسوة الكعبة غير جائز شرعاً ، لأنه يترتب على هذا السماح تعطيل الوقف المخصص لكسوة الكعبة الشريفة ، واعاقة الوقف عن تأدية عمله يعد كتعطيل تطبيق شريعة الإسلام وهو مالايرضاه الله ولا العلماء .

من هنا أرسل السلطان برسباى برسالة إلى شاه رخ رافضاً سؤاله لكسوة الكعبة ، متعللاً بأن العادة قد جرت على أن ملوك مصر هو الذين يقومون بكسوة الكعبة ، لاسيما أن هناك أوقاف عديدة أوقفها السابقون من أجل هذا الأمر، وبالتالي لايجوز تعطيل هذه المخصصات ترضية لحاكم مهما كان من شأن هذا الحاكم .

لكن شاه رخ لم يرض بهذه الإجابة ، وعاوده الحنين مرة أخرى إلى كسوة الكعبة من هنا انتهز شاه رخ فرصة مجيء السلطان جقمق إلى عرش مصر ، فأرسل مرة ثانية طالباً كسوة الكعبة في عام ٨٤٨هـ / ١٤٤٤م[٣] واعترض العلماء والأمراء في مصر على هذا الطلب أيضاً ، وردوا عليه كما ردوا أول مرة برفض ذلك. لكن السلطان جقمق الذي كانت تحكمه موازين القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط، حرص على كسب رضاء شاه رخ ، وسمح له بكسوة الكعبة متذرعاً بأن كسوة الكعبة تقرباً إلى الله وبالتالي يجوز أن يقوم بها أى مسلم. لكن هذا الأمر لم يرضى أمراء وعلماء مصر ، إلا أنهم لم يستطيعوا فعل شيء وكسب شاه رخ الجولة هذه المرة .

وبعد الفتح العثماني لمصر[٤] واجه السلطان سليم العديد من المشاكل الخاصة بمخصصات الحرمين الشريفين ، لعل على رأسها مشكلة الأوقاف المصرية وعظم حجمها مما يؤثر على جمع الضرائب ، وعلى الخزانة المرسلة من القاهرة إلى استانبول ، لاسيما وأن أراضي الأوقاف كما نصت عليه الشريعة الإسلامية السمحاء معفاة من الضرائب .

لكن السلطان سليم بفتحه لمصر وترحيب أهل الحجاز به أدرك أنه أصبح من الآن فصاعداً حامي حمى الحرمين الشريفين ، وأن أي انتقاص أو تعدى على هذه المخصصات سيؤثر حتماً بالسلب على صورة السلطان سليم، بل وعلى هيبة الدولة العثمانية كلها، وهي الدولة التي أصبحت بعد توسعات السلطان سليم في منطقة الشرق الأوسط، القوة الإسلامية الأولى في المنطقة ، وحامية الحرمين الشريفين ، وأيضاً فهي الدولة التي تمر بأراضيها قوافل الحج التي تفد إلى الحجاز من جميع أنحاء العالم الإسلامي . من هنا عمد السلطان سليم إلى الحفاظ على هذه المكانة التي اكتسبتها الدولة العثمانية ، بتقديم الرعاية الكافية لمخصصات الحرمين الشريفين وحل المشكلات المتعلقة بها .

ويأتي على رأس هذه المشاكل مسألة أدارة أوقاف الحرمين الشريفين بعد الفتح العثماني . . ففي واقع الأمر كانت أوقاف الحرمين الشريفين تابعة إدارياً من قبل – في عصر سلاطين المماليك – لإشراف قاضي الشافعية في الديار المصرية ، لأنه كما نعلم جميعاً كان المذهب الشافعي هو المذهب الرسمي لدولة سلاطين المماليك في مصر . ولكن بعد اندحار قوة هؤلاء السلاطين على يد سليم في موقعة الريدانية في عام ١٥١٧ كان لابد من تغيير هذا الوضع تماماً، لاسيما وأن المذاهب الشافعي ليس بالمذهب الرسمي للدولة العثمانية ، إذ أخذ العثمانيون بمذهب الإمام أبي حنيفة مذهباً رسمياً لدولتهم . ومن هنا أحس السلطان سليم أن هذا التغير السياسي – الفتح العثماني – والتغير المذهبي – ضرورة سيادة المذهب الحنفي – يحتمان عليه ضرورة إجراء بعض التغيرات الإدارية بالنسبة لأوقاف الحرمين ، حتى لاتضطرب أحواله ، وبالتالي تتعثر مخصصات الحرمين الشريفين في أول عام للفتح العثماني ، مما يؤثر على مكانة الدولة العثمانية ، وعلى اقتصاديات الحجاز وينذر بالخطر إذا ثار الحجاز على هذا الوضع .

من هنا قام السلطان سليم في فترة اقامته القصيرة في مصر ببعض التعديلات الإدارية المتعلقة بحسن سير إدارة أوقاف الحرمين ، فانتزع السلطان سليم إدارة أوقاف الحرمين من يد قاضي القضاة الشافعي في مصر وعهد بها إلى قاضي القضاه الحنفي . وزيادة في حرص السلطان سليم على سلامة الجهاز الإداري لأوقاف الحرمين وضمان حسن قيامه بالدور الموكول إليه ، أسند إلى دفتر مصر[٥] مهمة الإشراف على هذه الأوقاف ومراجعة حساباتها والمحافظة على المقررات السنوية المرسلة إلى الحرمين[٦] ، من ناحية أخرى أشار بعض المقربين إلى السلطان سليم

إلى مشكلة أخرى تتعلق بمخصصات الحرمين الشريفين ، وهي أن هذه المخصصات قد قام برصدها سلاطين المماليك السابقين وأصدر السلطان سليم أوامر بالمحافظة عليها والإستمرارية في القيام بدورها ، إلا أنه إذا كان هؤلاء السلاطين قد أسدوا بالخير على الحرمين ، فإنه بالأولى على السلطان سليم أن يبزهم ويتفوق عليهم وأن يزيد من خيراته مخصصات الحرمين الشريفين .

من هنا زاد السلطان سليم في أوقاف الكسوة الشريفة ، حتى أصبحت أضعاف ماكانت عليه من قبل . ولم يكتف السلطان سليم الأول بزيادة أوقاف الكسوة الشريفة ، إذ أضاف من خيراته ٧٠٠٠ أردب من الحبوب تخرج سنوياً من مخازن الغلال السلطانية عبر ميناء السويس إلى جدة وينبع ثم إلى الحرمين الشريفين . وكان يوزع من هذه الحبوب ١٥٠٠ أردب على أهالي ينبع غير القادرين على الذهاب إلى المدينة المنورة ، كما يتم توزيع ١٥٠٠ أردب على أهالي جدة الذين لم يتوجهوا إلى مكة في موسم الحج . كما أمر السلطان سليم لأهالي الحرمين بمبالغ نقدية وصلت إلى ألف دينار ذهبي[٧] .

وتعددت الأوقاف والمخصصات والمبرات التي رصدها السلاطين العثمانيون ونوابهم من الباشوات والولاة على الحرمين الشريفين كقربات إلى الله وحفاظاً على مكانة وهيبة دولة الإسلام، ورعاية للحجاز لاسيما في موسم الحج الذي يفد إليه المسلمون من شتى بقاع الأرض . وقد أدى عظم هذه المخصصات إلى عظم حجم المشكلات المتعلقة بها أيضاً فلم تعد هذه المشكلات على بساطتها السابقة ، التي واجهها سلاطين المماليك ، أو حتى المشكلات الإدارية والسياسية والمالية التي واجهها السلطان سليم الأول بعد الفتح العثماني ، والتي استطاع أن يجد لها حلاً .

ولعل أهم هذه المشكلات هي مشكلة النقل ، ونقصد بها مايتعلق بنقل مخصصات الحرمين الشريفين من مصر إلى الحجاز . والحق أن هذه المشكلة ستعدد أوجه صعوباتها ، لاسيما فيما يتعلق بالنقل البرى والنقل البحرى لهذه المخصصات . وستصبح هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تؤرق كل من الدولة العثمانية وباشوات مصر وأهل الحجاز .

وتتبع أهمية مشاكل النقل البرى بالنسبة للمخصصات العينية للحرمين الشريفين من طبيعة الأوضاع الجغرافية السائدة في طرق النقل البرى بين مصر والحجاز ، فهذه الطرق البرية هي بطبيعتها طرق صحراوية وعرة لاسيما فيما يتعلق بمشكلة نقل الغلال من القاهرة إلى السويس ، ومن بندر ينبع إلى المدينة المنورة ، أو من بندر جدة إلى مكة المكرمة ، وبالتالي لشأت الحاجة إلى الجمال لنقل الغلال عليها في هذه الطرق البرية ، من هنا ترصد لنا وثائق الأوقاف

دائماً " رسم اجارة الجمال المحملة عليها الحيوانات اللازمة في كل سنة " أو مايرد في الوثائق العثمانية للروزنامة " أجرت شزان الغلال " .

إلا أن الطبيعة الصحراوية الوعرة لهذه الطرق جعلتها عرضة لهجمات قطاع الطرق من بعض البدو أو من بعض القبائل التي تتمرد على السلطة في مصر أو في الحجاز . من هنا كثيراً ماتعرضت قوافل غلال الحرمين الشريفين أو مخصصات الحرمين الشريفين المحمولة في ركب قافلة الحج للنهب والسلب على أيدى بعض البدو . ولعل أهم تلك الحوادث مايرونه لنا المؤرخ المصرى أحمدشلبي بن عبد الغنى الحنفى عند ذكره لحوادث عام ١٧١٩/١١٣٢ " جاء الحاج في ثامن صفر الخير سنة ١١٣٢ وكانت سفرة حصلت فيها المشقة من العرب إلا أن الله سلم . ولم يرح من الحاج شيء ، وكان أغة الوجه حمزة أغا تابع اسماعيل بك ، وأما العقابة فانهم انتهبوا جميعاً ولم يسلم منهم أحد ، ومات من كان خارج القافلة ، ولم ينج منهم إلا الهجان . وأما حمزة فناله الجرح وسلم من نهب القافلة "[٩] .

من هنا كانت الدولة العثمانية تحاول دائماً مواجهة خطر هؤلاء البدو من خلال سياسة الوعد والوعيد ، أما بالاتفاق مع القبائل الكبرى بقيام هذه القبائل بحراسة هذه الطرق في مقابل أتاوات سنوية ، أو بإقامة قلاع عسكرية على طول هذه الطرق ، يوكل إليها حفظ النظام في هذه البقاع المؤدية إلى الحرمين الشريفين أو حتى بإرسال حملات عسكرية تأديبية لقمع عصيان القبائل المتمردة .

ومن ناحية أخرى لجأت الإدارة في بعض الأحيان إلى عقد اتفاق مع القبائل الكبرى على جانبي الطريق لنقل غلال الحرمين على جمال مملوكة لهذه القبائل ستحمى الغلال والجمال معاً ، مقابل الإنتفاع بأجرة نقل هذه الغلال ، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الأسلوب الذي لجأت إليه الإدارة كان من الأساليب التي تتفق مع طبيعة الأوضاع الجغرافية والبيئة الصحراوية والعادات السائدة في المجتمعات القبلية .

ولاتقتصر مشاكل نقل المخصصات العينية للحرمين الشريفين على الطرق البرية وحدها، وإنما تصادف مشاكل أخرى تتعلق بالنقل البحرى لهذه المخصصات من ميناء السويس في مصر شمال البحر الأحمر إلى وانيء الحجاز جدة وينبع . حيث كان يتم نقل هذه المخصصات سواء على سفن الأوقاف ، أو حتى سفن الميرى ، أي السفن التابعة للدولة أو حتى تأجير بعض السفن

الخاصة للمساعدة على القيام بهذه المهام الصعبة ، لاسيما مع صعوبة وخطورة الملاحة البحرية في البحر الأحمر في ذلك العصر[١٠] . وسنلاحظ بصفة خاصة مدى اهتمام الإدارة العثمانية في استانبول والسلطات القاهرة بهذه المشكلة ، فضلاً عن تأثير هذه المشكلة على أهالي الحجاز .

ويلقى الأرشيف العثماني Basbakanlik Osmanli في استانبول أضواء مهمة حول هذا الموضوع المثير[١١] Arsivi لاسيما المجموعة الأرشيفية المعروفة باسم مهمة مصر ، وهي من أهم المجموعات الأرشيفية التي تتعرض لعلاقة الحجاز بالدولة العثمانية من خلال السلطة في مصر .

وهناك تقرير عثماني بشأن مشاكل النقل البحرى لغلال الحرمين يرجع إلى عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٥م، يتضمن أمراً صادراً من استانبول إلى والي مصر لإخباره أن علماء ومفتى مكة المكرمة قد أرسلوا بعريضة احتجاج إلى استانبول بشأن المخصصات العينية المقررة لهم من الحبوب من جانب وقف الدشيشة الكبرى والخاصة بعام ١١٣٤هـ إذ أن إجمالي المخصصات العينية من الحبوب لهذا العام من وقف الدشيشة الكبرى يبلغ حوالي ٣١٠٠ أردب من الحبوب . وكان من المقرر أن يتم نقل هذه الكمية من الحبوب على ظهر سفينتين تابعتين للوقف هما السفينة " مليكة " والسفينة " متجرة " ، إلا أنه لم يتم نقل هذه الكمية من الحبوب كاملة ، إنما تم نقل ألفين أردب فقط ، وبقيت ١١٠٠ أردب في مصر تنتظر نقلها إلى مكة . ويبدو أنه قد مر كثيراً من الوقت دون أن يتم شحن هذه الكمية إلى جدة ، مما أثار قلق أهل مكة خشية ضياع حقوقهم من مخصصاتهم من الحبوب المقررة لهم سنوياً ، والتي تضمن الدولة العثمانية وصولها اليهم، نظراً لمكانة مكة المكرمة الدينية والتاريخية ، وحتى تضمن الدولة ولاء الحجاز . كما نظر أهل الحجاز إلى تأخر وصول الحبوب اليهم على أنه اعتداء على حقوقهم التاريخية المقررة عبر الأزمان من أوقاف الدشيشة ، ولفطوا إلى أن تهاونهم في المطالبة بهذه الحقوق ربما يشجع البعض على التهاون في إرسال المخصصات العينية ، وحتى لايتحول الإستثناء إلى قاعدة .

من هنا أرسل علماء ومفتى مكة بعريضة احتجاج مباشرة إلى استانبول – وليس إلى القاهرة – للمطالبة بإيجاد حل لهذه المشكلة ، وسرعة شحن المتبقى من الغلال المقررة لعام ١١٣٤هـ ، والتي لم ترسل إلى مكة حتى الآن .

وبناءاً على هذه العريضة أرسلت استانبول أمراً إلى والي مصر تخبره بقصة احتجاج أهالي مكة على التهاون في إرسال الحبوب إليهم . وأصدرت إليه أوامرها بسرعة إرسال الكمية

المطلوبة من الحبوب والمتبقية من حساب عام ١١٣٤هـ على ظهر السفينة "ملكية" التابعة لوقف الدشيشة والتي كانت راسية – آنذاك – في ميناء القصير المصرى على البحر الأحمر وبالإضافة إلى ذلك نبهت الإدارة العثمانية في استنابول والي مصر إلى سرعة إرسال المخصصات العينية من الحبوب الصادرة من وقف الدشيشة والخاصة بعام ١١٣٥هـ ، والتي لم يكن الوقف في القاهرة قد شحنها بعد إلى الحجاز ، وهكذا تأخر لأهالي مكة مقررات عام ١١٣٤-١١٣٥هـ[١٢] .

وفي عام ١١٣٥هـ-١٧٢٣م واجهت الدولة العثمانية مشكلة حادة فيما يتعلق بالنقل البحرى للمخصصات العينية للحرمين الشريفين . ففي تقرير آخر أرسلته استنابول إلى صنجق جدة على باشا ، أوضحت الإدارة العثمانية أنه من المقرر سنوياً إرسال ٤١٤٢٠ أردب من الحبوب من مصر إلى الحرمين الشريفين . وقد جرت العادة أن يتم نقل هذه الكمية من الحبوب على السفن التابعة للدولة " سفن الميرى " والتي يقدر عددها بستة سفن ، إلا أن التقرير يذكر أن هذه السفن لم تعد قادرة على استيعاب هذه الحمولة أي أن هذه السفن لم تكف للقيام بعملية النقل البحرى لهذه الغلال من مصر إلى الحجاز ، مما ترتب عليه أزمة حادة في الحجاز ، ونقص في المؤن الغذائية ، نتيجة عدم وصول هذه الغلال إليه .

وقد حاولت الإدارة العثمانية إيجاد حل مؤقت لهذه المشكلة عن طريق استئجار بعض السفن الخاصة للمساهمة مع سفن الميرى في نقل الغلال من مصر إلى الحجاز . لكن الإدارة رأت أن الحل لايعد حلاً ناجحاً لهذه المشكلة ، لاسيما في المستقبل ، وأنه من الضروري رفع كفاءة أسطول الميرى حتى يستطيع القيام بالمهام الموكولة إليه ، وهي نقل الغلال سنوياً من مصر إلى الحجاز .

من هنا رأت الإدارة ضرورة زيادة عدد سفن الميرى من خلال شراء سفينة جديدة تنضم لهذا الأسطول . وعلى ذلك أرسلت استانبول أمراً إلى علي باشا صنجق جدة بضرورة شراء سفينة جديدة من النوع الهندى ، حيث أن حمولة هذه السفينة تقدر بحوالي خمسة آلاف أردب من الحبوب ، وهكذا فإن إنضمام هذه السفينة إلى أسطول الميرى سيرفع من قدرته الإستيعابية ويجعله قادراً على نقل كامل الغلال المقررة من مصر إلى الحجاز .

ولقد ظهرت مشكلة خاصة بتمويل شراء هذه السفينة الجديدة ، فمن أين يتم تدبير الأموال اللازمة لشراء هذه السفينة ؟ وقد وجدت استانبول حلاً لهذه المشكلة ، إذ قدرت لشراء هذه السفينة مبلغ ٤٠ كيساً ، تأخذ من حلوان القرى المرصودة لإرسال الغلال المخصصة

للحرمين الشريفين . وبعد توفير الإعتمادات المالية اللازمة لشراء السفينة أمرت الإدارة علي باشا صنجق جدة بسرعة شراء السفينة وتجهيزها ، واصدار الأوامر إليها بالإنجاز إلى ميناء السويس بمصر لكي تشارك مع بقية سفن أسطول الميرى في نقل الغلال المخصصة للحرمين الشريفين[١٣] .

ومن ضمن المشاكل التي عانت منها مخصصات الحرمين الشريفين ونتج عنها بعض القلق لكل من استانبول والقاهرة والحجاز مسألة الإضطرابات السياسية وفتن الجند، والصراعات بين البيوتات العسكرية ومدى تأثير ذلك على سيادة الأمن وعلى جمع مخصصات الحرمين الشريفين من القرى المرصودة لهذا الغرض . وفي القرن الحادى عشر هجرياً، السابع عشر ميلادياً ، يحدثنا الرحالة التركي الشهير أوليا جلبي – وهو المضطلع بشئون المالية في استانبول والقاهرة – عن مدى الأثر الضار الذي تركته الاضطرابات السياسية وفتن الجند وانعدام الأمن في بعض الأوقات على القدرة على جمع مخصصات الحرمين الشريفين من القرى المصرية، أو حتى تجميعها وارسالها إلى الموانىء المصرية على البحر الأحمر السويس والقصير استعداداً لإرسالها إلى الحجاز[١٤] .

وتقدم لنا وثائق الروزنامة المصرية نموذجاً لأثر الإضطرابات السياسية وعدم الإستقرار السياسي على مخصصات الحرمين الشريفين ومدى الإزعاج الذي تسببه هذه الحالة بالنسبة للقاهرة واستانبول والنموذج الذي تقدمه الوثائق المصرية يتعلق بفترة الصراع على النفوذ والقلق السياسي في مصر قبيل وصول على بك الكبير[١٥] إلى السلطة في مصر .

لقد أدت الصراعات السياسية بين البيوتات العسكرية في مصر من عام ١١٦٠هـ حتى عام ١١٦٢هـ إلى عدم إرسال المخصصات العينية من الحبوب إلى الحرمين الشريفين بل والأكثر من ذلك أن هذه الفرق المتناحرة قد استحلت لنفسها هذه المخصصات واستولت عليها ، واستمروا فيمتها في نيران الصراعات العسكرية فيما بينهم . وعلى الرغم من عودة الهدوء والاستقرار السياسي مرة أخرى إلا أن هذه الفتن قد ابتلعت هذه المخصصات وضاعت على أهالي الحرمين الشريفين أو على حد تعبير الوثائق " أن الغلال المطلوبة لأهالي الحرمين الشريفين إلى غاية ١١٦٢هـ قد استهلكت بتمامها وكمالها بلمم الأمراء القارين والمقتولين بمصر " .

وهكذا ظهرت مشكلة حادة بالنسبة للدولة العثمانية نتيجة عدم وصول الحبوب إلى الحجاز . ولم تأتي العرائض التي رفعت إلى استانبول – مطالبة بسرعة إرسال الغلال المتأخرة – من جانب علماء وأهالي الحرمين الشريفين فحسب وإنما تضامن من أهل مصر مع أهل الحجاز في

ارسال العرائض إلى السلطان العثماني للمطالبة بسرعة إرسال الغلال المتأخرة إلى الحرمين الشريفين " العرض المرسل قبل تاريخه من أهالي مصر المحروسة من علمائها وأمرائها والسادات والبكرية وغيرهم ".

وبناء على ذلك أرسل السلطان العثماني " الخط الشريف الهايوني بالشوكة مقرون من طرف الدولة العلية العثمانية " إلى والي مصر عبد الله باشا بضرورة إيجاد حلولاً سريعة لهذه المشكلة ، مهماً ترتب على ذلك من التزامات مالية سواء على استانبول أو القاهرة .

ولقد عهد عبد الله باشا والي مصر إلى الأمير خليل أفندى الروزنامجي[١٦] ، بتقصي أحوال هذه المشكلة التي لرقت كل من استانبول والقاهرة والحجاز ، مع بيان قيمة المتأخر من الغلال للحرمين الشريفين عن السنوات السابقة ، التي استولى عليها الأمراء العاصين . ووجد الأمير خليل أفندى الروزنامجي أن المتأخر من الغلال التي لم ترسل للحرمين الشريفين عام ١١٦٠هـ – (١٨٠٨١) أردباً ، بينما أرسل بقية المقرر لهذا العام من قبل ، ولم يتبق سوى القيمة المذكورة سابقاً ، أما فيما يخص عام ١١٦١هـ ، فقد بلغ إجمالي كمية الحبوب لهذه السنة – والتي لم ترسل على الإطلاق إلى الحرمين الشريفين – (٤١٧٥١) أردباً . وبالنسبة لعام ١١٦٢هـ فقد بلغ إجمالي كمية الحبوب السنوية المخصصة للحرمين الشريفين (٤١٧١٦) أردباً بانخفاض طفيف عن العام السابق ، وهذه الكمية لم يتم ارسالها أيضاً في ميعادها إلى الحرمين الشريفين ، وضاعت كما ضاعت مقررات السنوات السابقة في أثناء الصراعات العسكرية بين الأمراء .

من هنا قرر الروزنامجي إجمالي كمية الحبوب المتأخرة عن السنوات السابقة لصالح الحرمين الشريفين بحوالي (١٠١٥٤٨) أردباً . وكان نصيب مكة المكرمة من إجمالي هذه الكمية حوالي (٤٦١٥٥) أردباً ، بينما كان نصيب المدينة المنورة (٥٥٩٣) أردباً .

ولقد ظهرت مشكلة حادة لكل من استانبول والقاهرة بشأن كيفية تدبير هذه الكمية وإرسالها إلى الحرمين الشريفين عوضاً عما ضاع في أثناء صراعات الأمراء في مصر ، إذ أن المشكلة أصبحت الآن من أين سيتم تمويل هذه الكمية الجديدة من الحبوب ، ومن الذي سيقع عليه عبيء ذلك ؟

وفي البداية رأت استانبول أنه ينبغي على القاهرة أن تقوم بإرسال هذه الكمية إلى الحرمين الشريفين ، لأنها تتحمل جريرة التمرد العسكرى الذي قام به الأمراء في مصر آنذاك ، وليس على استانبول أن تتحمل مسئولية الصراعات بين البيوتات العسكرية المصرية . إلا أن تفاقم المشكلة وعظم أثارها ، وعجز الخزانة في مصر عن سداد وتدبير الإعتمادات المالية اللازمة لإرسال الحبوب إلى الحجاز ، فضلاً عن عرائض الإحتجاج التي رفعها علماء الحجاز ومصر إلى استانبول بهذا الشأن دفعت هذه الأمور كلها استانبول إلى إيجاد حل وسط لهذه المشكلة التي سببت لها بعض القلق . وجاء ذلك من خلال الإتفاق على أن تتحمل الدولة العثمانية ماقيمته (٦١٥١٠) أردباً، على أن تتحمل مصر بقية كمية الحبوب الخاصة بالحرمين الشريفين .

وبناء على هذا الاتفاق بين استانبول والقاهرة ، عقد والي مصر إجتماعاً مع الأمير خليل أفندى الروزنامجي المصرى ، حيث تم تحرير وثيقة تشهد بكمية الحبوب المرسلة إلى الحرمين الشريفين وتقدير قيمتها المالية وتسليم ذلك إلى أمير الحج المصرى ، الذي يقوم بنقلها إلى الحجاز " وعليه حمله وتسليمه لمن له ولاية ذلك في الحجاز" (١٧).

ومن ناحية أخرى عانت مخصصات الحرمين الشريفين العديد من المشاكل الأخرى، منها مسألة الفساد الإداري واعتداءات بعض كبار الموظفين على مخصصات الحرمين الشريفين، لم تبتدع في عهد الدولة العلية العثمانية ، وإنما سابقة عليها . إذ تحدثنا مصادر عصر سلاطين المماليك في مصر – على سبيل المثال لا الحصر – عن القاضي " علم الدين البلقيني " في النصف الأول من القرن التاسع الهجرى حيث استغل فرصة انتشار وباء الطاعون وتسلط في تحصيل الأموال من التركات والأوقاف ، وكتب مرسوماً " استكتب فيه خطوط جميع شهود المراكز " فكان " الرجل يوصي بما تسمح به نفسه ، ويموت من يومه غالباً ، فيرسل نقيبه ما أوصى به ، ولم يحصل لأهل الحرمين من ذلك الدرهم الفرد " ويؤكد ابن حجر ذلك فيقول " ولاوجدنا في حساب السنة التي باشرها أنه ورد للحرمين شيء إلا من جهة واحدة من بلدة بالريف بمبلغ تافه ، مبلغه فضة أربعمائة درهم ، ولعله حصل من الجهة المذكورة وحدها عشرة أضعافها ذهباً وأما أوقاف الحرمين والصدقات فتحيل على الإنفراد بها بكل حيلة "(١٨) .

من هنا عملت الدولة العلية العثمانية منذ بداية عهدها على حسن تدبير إدارة أوقاف الحرمين الشريفين لضمان عدم اعتداء أصحاب النفوذ عليها ، ولذلك أمر السلاطين العثمانيون بأن يتبادل الأشراف على أوقاف الحرمين الشريفين – بمعاونة وباشتراك رجال الهيئة الدينية – كل

من رئيس الخصيان البيض " باب السعادة أغاسي " ، ورئيس الخصيان السود " قيزلر أغاسي "، كما كان يساعدهم عدد من رجال القصاء يطلق عليهم " حرمين محتشمي " أي محتشمي الحرمين[١٩].

ومن جانبها حرصت الإدارة في القاهرة على حسن تدبير إدارة أوقاف الحرمين . ولاسيما باشوات الديار المصرية ، حتى أن المصادر التاريخية المصرية تحدثنا أن أول مادة كانت تعرض على الباشوات الجدد، هي مادة مخصصات الحرمين الشريفين ، وأن أول فرمان يصدر من ديوان مصر هو مايتعلق بخدمة الحرمين الشريفين " قدموا له حوالات الحرمين الشريفين عرض حال مادة تعلق الحرمين لأنها عادة قديمة أول فرمان في ديوان مصر مايتعلق بالحرمين الشريفين"[٢٠].

وعلى الرغم من كل الاحتياطات السابقة التي اتخذتها كل من استانبول والقاهرة لضمان حسن إدارة مخصصات الحرمين ، إلا أن أوقاف الحرمين الشريفين والمخصصات السنوية للحرمين تعرضت في بعض الأحيان – كما شاهدنا من قبل – وكما اعترفت الوثائق التركية والمصرية للعديد من محاولات النهب والاعتداء من جانب بعض كبار رجال الإدارة .

هكذا توضح لنا الأمثلة السابقة مدى تعدد وتنوع المشاكل المتعلقة بمخصصات الحرمين الشريفين ، ومدى أهمية هذه المشاكل وإثارتها لإنتباه كل من استانبول والقاهرة والحجاز ، وهو الموضوع الذي لم يتطرق إليه الباحثون ، إذا كان جل همهم دراسة مخصصات الحرمين الشريفين وطرق صرفها ، دون التعمق في النظر إلى المشاكل المترتبة على هذه المخصصات ومتابعة تطورها في كل من استانبول والقاهرة والحجاز .

- الخاتمة -

في الختام فيانه يمكن القول ، بأن الإهتمام ينبع بالأهمية القصوى التي يتمتع بهـا الحرمين الشـريفين ، عـبر العصـور التاريخية ، واهتمـام الـدول الإسـلامية وشـعوبها وحكامهـا بـالحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، والمكانة السـامية التي يضعهـا المسـلمون في قلوبهـم في شتى بقاع الأرض لأقدس مكانين عندهم وهم الكعبـة المشـرفة في مكـة المكرمـة ، وقـبر الرسـول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة ، فضلاً عـن أن مـن يدين لـه الحجـاز بـالولاء يسـتطيع أن ينشر نفوذه السـياسي والروحي على جميع أرجاء العالم الإسلامي ، حدث منـذ أيام دولـة الخلفـاء الراشدين ثم الأمويين العباسيين إلى قيام دولة المماليك والسلطنة العثمانية . ويجـدر بنـا أن نذكـر في هذا المقام ، أنه عندما قامت الدولة الأموية في الأندلـس ، ونشـأت الدولـة الفاطميـة في مصـر وشمال أفريقيا ، حمل حكام هذه الدول ألقاب لم تكـن لها أي أهميـة تذكـر عنـد المسـلمين ، لأن الحرمين الشريفين كان خارج نطاق نفوذهما ، فكانت الخلافة العباسية في بغداد ، هي التي يعترف بها المسلمون بالسيادة والنفوذ .

ولأهميـة الحجـاز مـن هـذه الجوانـب الدينيـة والروحيـة والسياسـية ، حرصـت الـدول الإسلامية على اختلاف مشاربها ، أن تستمد منها التوجيه والإرشاد ، لوجود الحرمين الشـريفين وإلى مكانة الحج في الإسلام ، وأن تبذل قصارى جهدها في سبيل أن ينظر إليها المسلمون في شتى بقاع الأرض بأنها الحامية والحارس الأمين للحرمين الشريفين ، لذلك وضعـت تلـك الـدول كـل امكاناتها ولرواتها لرصـد العديد من الأوقاف والمخصصات للحرمين الشريفين على مر العصـور ، ولعل أهم هذه المخصصات هي الكسـوة الشريفة ، التي رصدت من أجلها الأوقـاف والإيـرادات ولاسـيما في عهد سلاطين المماليك ، ثم عهد الدولة العثمانية التي اهتمـت هـي الأخـرى إهتمامـاً بالغاً بخدمة الحرمين الشريفين ، ممثلة بالكسوة للكعبة المشرفة .

والجدير في هذه الدراسة ، هي المشاكل المتعددة التي أظهرت التنـافس بـين بعـض الـدول الإسلامية وسعيها المتواصل للفوز بهذا الشرف العظيم ... فكل دولة من تلـك الـدول المشـار إليها تسعى جاهدة إلى أن تحقق بعض أهدافها من وراء رصد المخصصات الماليـة وكسـوة الكعبـة الشريفة ، هذا بالإضافة إلى ظهور مشكلة إدارة أوقاف الحرمين الشريفين ، ونقل الحبوب وتأمين طرق الحج والقوافل إلى بلاد الحجاز .

لذلك جاءت هذه الدراسة المتأنية لتتناول مشاكل مخصصات الحرمين الشريفين التي لتجت بين الدول العثمانية ومصر والحجاز ، ومما أثار إهتمامي أيضاً سعي الدول الحثيث واهتمامها الجاد لأسباب متعددة ، إلا أننا نستطيع أن نلقي الضوء على هذه المنطقة والإهتمام بها، باعتبار الميزة الدينية التي عرفت بها ، وهي بذلك موطن مكة المكرمة والمدينة المنورة وقبلة المصلين والحجاج والمسلمين ، ومكة الحج في الإسلام فهو أحد أركان الإسلام الخمسة .

• الهوامش •

١ – عن مخصصات الحرمين الشريفين أنظر :–

Istanbul, Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme-imisir, Registre3, Document 353, 484, Page 32 & 197, 1723, 1725.

– دار الوثائق المصرية ، دفاتر مرتبات الصرة لأهالي مكة والمدينة •

– أرشيف وزارة الأوقاف المصرية ، على سبيل المثال حجة وقف السلطان مراد بن السلطان سليم ، حجة رقم ٩٠٦ •

– أحمد الرشيدى : حسن الصفاء والإبتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج ، تحقيق الدكتورة/ ليلى عبد اللطيف ، القاهرة ١٩٨٠ •

٢ – السلطان الأشرف برسباى من أهم سلاطين دولة المماليك الشراكسة في مصر وتولى الحكم من عام ٨٢٥ – ٨٤١هـ / ١٤٢٢ – ١٤٣٧ م •

٣ – الدكتور / محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الإجتماعية في مصر ٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠–١٥١٧م، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ •

٤ – عن الفتح العثماني لمصر أنظر :

الدكتور / أحمد فؤاد متولى: الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦م•

٥ – دفتر دار : هو شخصية بارزة يتولى الإشراف على الإدارة المالية من بين رجال الخزينة السلطانية •

٦ – ابن اياس ، محمد أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، جـ٥، القاهرة ١٩٦١م، تحقيق محمد مصطفى ، ص ١٩٢ •

البكرى ، ابن أبي السرور : الكواكب السائرة في ملوك مصر والقاهرة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، وأيضاً لنفس المؤلف :

الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٢٤ تاريخ •

٧ – البكرى ، ابن أبي السرور : المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٢٦ تاريخ ، ص ١٧٩ •

النهرواني ، قطب الدين : الأعلام بأعلام بيت الله الحرام ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٧٩ •

ابراهيم رفعت : مرآة الحرمين ، القاهرة ١٩٢٥ ، ص ٢٨٤ .

٨ - وزارة الأوقاف المصرية دفتر خانة الأوقاف ، قسم الحجج الشرعية ، وثيقة وقف رقم ٩٠٦ الخاصة بالسلطان مراد خان بن السلطان سليم خان ، تاريخ الحجة عام ١٥٥٨/٩٩٧، ص ٥٥ .

دار الوثائق المصرية بالقاهرة ، الروزنامة دفتر رقم ٥٧٧٧ ، لعام ١١٦٤هـ .

٩ - بن عبد الغنى ، أحمد شلبي : أوضح الأشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٠٣ .

١٠- عن الملاحة والتجارة في البحر الأحمر في العصر العثماني انظر :

الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن : النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨، ضمن كتاب فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والإجتماعي في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٩٠م

١١- عن الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء باستانبول انظر الكتالوج التالي :

Basbakanlik Ismanli Arsivi Rehberi, Amkara 1992.

12 - Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme-Imisir, Registre 3, Document 484, Page 197, 1137, 1725.

13- Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme-i Misir, Reggistre 3, Document 353, P. 132, 24/1/1723.

14- Evliya Celebi, Seyahatname, Volume X, Jstanbul 1938.

١٥- عن هذه الفترة والاضطرابات السياسية انظر :-

عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ، دمشق ١٩٦٨م ، ص ٣٩٦ - ٤١٩ .

١٦- الروزنامجي : هو رئيس ديوان الروزنامة في القاهرة ، وهو الديوان الخاص بجمع الأموال الأميرية وصرفها على الوجود المقررة لها ، عن الروزنامجي والروزنامة في مصر انظر أيضاً: الدكتورة/ ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨ م .

١٧- دار الوثائق المصرية بالقاهرة ، ديوان الروزنامة ، دفتر رقم ٥٧٧٧ قديم ، لعام ١١٦٤هـ .

١٨- أمين محمد محمد : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

١٩- الشناوى - عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠ ، الجزء الأول ، ص ٤٤٣

٢٠- القينلى ، مصطفى بن الحاج ابراهيم المداح ، تابع المرحوم حسن أغا غزبان : مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من عام ١١٠ إلى آخر تاريخ المجموع ، المكتبة الوطنية بفيينا - النمسا تحت رقم H.O, 38 ورقة ٩ ب .

مصادر البحث :

أولاً :

الأرشيف التركي باستانبول – تركيا .

Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme- I Misir, Registre 3, 17233, 1725.

ثانيا :

- الأرشيف المصرى : دار الوثائق المصرية بالقاهرة .
- مجموعة الروزنامة : دفاتر الصرة لأهالي مكة المدينة .
- وزارة الأوقاف المصرية – أرشيف الحجج الشرعية : حجة السلطان العثماني مراد بن السلطان سليم – حجة رقم ٩٠٦ .

– المخطوطات والمصادر :

* ابن اياس ، محمد أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، جـ٥ ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦١ م .
* ابن عبد الغنى ، أحمد شلبي : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٧٨م .
* البكرى ، ابن أبي السرور : الكواكب السائرة في ملوك مصر والقاهرة مخطوط بدار الكتب المصرية .
* الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة – مخطوط بدار الكتب المصرية .
* أحمد الرشيدى : حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج ، تحقيق الدكتورة ليلى عبد اللطيف ، القاهرة ١٩٨٠م .
* القينلى ، مصطفى بن الحاج ابراهيم الملاح ، تابع المرحوم حسن أغا عزبان : مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من عام ١١٠٠ إلى آخر تاريخ المجموع ، المكتبة الوطنية بفيينا – النمسا H.038 .

* Evliya Celebi, Seyahatname, Volume X, Istanbul 1938 .

المراجع

- ابراهيم رفعـــت : مرأة الحرمين ، القاهرة ١٩٢٥ م .
- أحمد فؤاد متولى : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن : النشاط التجارى في البحر الأحمر في العصـر العثمـاني ، ضمـن كتاب فصول من تـاريخ مصـر الاقتصـادى والاجتمـاعي في العصـر العثمـاني ، القـاهرة ١٩٩٠ م .
- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر مـن الفتـح العثمـاني إلى حملـة نـابليون بونـابرت ، دمشق ١٩٦٨م.
- عبد العزيز محمد الشناوى الدولـة العثمانيـة ، دولـة إسـلامية مفـترى عليهـا ، القـاهرة ، ١٩٨٠م .
- ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، مطبعة جامعـة عين شمـس ١٩٧٨ م .
- محمـد محمـد أمين : الأوقـاف والحيـاة الاجتماعيـة في مصـر ، ٦٤٨-٩٢٣/١٢٥٠-١٥١٧، القاهرة ، ١٩٨٠ .